191 هي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش ورويت عن مجاهد . انظر إعراب القرآن للنحاس، 44 وتفسير الرازي، 193/3، وشرح الأشموني 430/2.

192 شرح المفصل، 3/ 78، وانظر الكامل 39/2.

193 تفسير القرطبي، 3/5، ودرة الغواص، 37، رد ابن يعيش على المبرد قوله هذا فقال: (وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنه قد رواها امام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش، والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل ردها). انظر شرح المفصل، 78/3.

194 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 519/7.

195 تفسير الرازي، 194/3، وأجيب بأنه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله وبالرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل.

196 الكشاف، 241/1.

197 المفصل، 124.

198 شرح الرضي على الكافية، 296/1، وأنا لا أقر الرضي على قوله ومتابعة الدمياطي له في (الاتحاف، 111) [أن حمزة إنما قرأ قراءته لأنه كوفي وقال بمقالة الكوفيين الذين يجوزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، واتفق مع د. مهدي المخزومي الذي ذهب إلى أن العكس هو الصواب. مدرسة الكوفة، 392. فالكوفيون هم الذين قعدوا قاعدتهم مستشهدين بقراءة حمزة، لا أنه قرأ متبعا قاعدتهم، لأنه لم يقرأ حرفا من كتاب الله تعالى إلا بأثر. انظر معرفة القراء الكبار، 95، والنشر، 166/1، وغاية النهاية، 263/1.

199 معاني القرآن، 252/1 – 253.

200 قال أبو عثمان المازني في المنصف شرح تصريف المازني، 307/1: (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لحنا نحو من هذا). وقال المبرّد في المقتضب، 123/1، من قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية.

201 غيث النفع، 131، وإتحاف فضلاء البشر، 132.

202 سورة الأعراف من الآية 10.

203 البحر المحيط، 271/4.

204 إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 49، وإعراب القرآن للنحاس، 73.

205 جامع البيان، 317/12.

206 انظر املاء ما منّ به الرحمن، 269/1، والشافية، 289، والمفصل، 383، والكشاف، 54/2، والمثل السائر، 15/1، والطراز، 22/1.

عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق وبه قرأ الداني في رواية الدوري عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم. وانظر أيضاً التيسير، 73، واتحاف فضلاء البشر، 83، والبدور الزاهرة، 30. وستجد اتفاقهم على ثبوت رواية اسكان حرف الاعراب عن أبي عمرو.

169 سورة الأنبياء من الآية 88.

170 تأويل مشكل القرآن، 39، وانظر الحجة في القراءات السبع، 255، وقد قرأ بها ابن عامر كما في التيسير، 155. قال القرطبي في تفسيره 335/11: (وخطأها أبو حاتم والزجاج وقالوا: هو لحن، لأنه نصب اسم مالم يسم فاعله، وإنما يُقال: نجي المؤمنون، كما يقال كرم الصالحون).

171 شرح التصريح على التوضيح، 500/2.

172 سورة إبراهيم من الآية 22.

173 قرأ بها الأعمش ويحيى بن وثاب وسليمان بن مهران وحمران بن أعين وجماعة من التابعين. إعراب القرآن للنحاس الورقة 109، والبحر المحيط، 419/5، واتحاف فضلاء البشر، 165، والبدور الزاهرة، 171.

174 غيث النفع، 185.

175 إعراب القرآن للنحاس، 109.

176 معاني القرآن، 75/2.

177 معاني القرآن، 76/2. وفي هذا دليل على اعتماد النُحاة على الشعر بالدرجة الأولى، والحق أن الشعر يجب أن يصحح بالقراءة لا عكس ما وقع فعلاً.

178 البحر المحيط، 419/5، وخزانة الأدب، 259/2.

179 املاء ما منّ به الرحمن، 168/2.

180 إعراب القرآن، 109.

181 الكشاف، 300/2.

182 سورة فاطر من الآية 43.

183 التيسير، 183، وغيث النفع، 275، والنشر، 352/2، وإتحاف فضلاء البشر، 223، والبدور الزاهرة، 262.

184 غيث النفع في القراءات السبع، 276، وانظر إعراب القرآن للنحاس، 187، ومجمع البيان، 251/22، وإملاء ما منّ به الرحمن، 201/2، وتفسير القرطبي، 358/14.

185 إعراب القرآن، 187.

186 إعراب القرآن، 187.

187 الكشاف، 278/3.

188 سورة النساء من الآية 1.

189 التيسير، 93، وانظر النشر، 247/2، واتحاف فضلاء البشر، 111، والبدور الزاهرة 73.

190 انظر الكتاب، 391/1 – 392، وشرح السيرافي على الكتاب، 391/1، ومجالس العلماء، 320 – 321، وإعراب القرآن للنحاس 44.

147 سر صناعة الإعراب، 65/1.

148 سورة الأعراف من الآية 199.

149 سورة البقرة من الآية 185.

150 شرح الرضي على الشافية، 347.

151 سر صناعة الإعراب، 206، وأسرار العربية، 168.

152 سورة البقرة من الآية 58.

153 سر صناعة الاعراب، 206/1.

154 أسرار العربية، 168.

155 سورة الفاتحة من الآية 6.

156 انظر الحجة في علل القراءات السبع، 37/1.

157 الحجة في علل القراءات السبع، 37/1.

158 المصدر نفسه والموضع نفسه.

159 المصدر نفسه، 39/1.

160 سورة البقرة من الآية 54.

161 انظر الكتاب، 297/2.

162 تحصيل عين الذهب، 297/2، والعمدة، 274/2.

163 قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن، 54: أما اسكان الهمزة فزعم أبو العباس المبرد أنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر لأنها حرف الاعراب.

164 الكتاب، 297/2.

165 سورة البقرة من الآية 54.

166 الخصائص، 72/2 – 73.

167 المصدر نفسه، 340/2.

168 الخصائص، 1/ هامش ص73 للمحقق. والرد على من أنكر اسكان أبي عمرو بأن قراءته بالاسكان ثابتة في السبعة وقد رواها علماء القراءات المحققون، قال الشيخ أبو محمد قاسم بن فيرة المعروف بالشاطبي في الشاطبية:

واسكان بارئكم ويارئكم له ويأمرهم أيضاً وتأمرهم علا
وينصركم ايضاً ويشعركم وكم جليل عن الدوري مختلسا تلا

وشرحهما ابن القاصح العذري في سراج القارئ، 192 بقوله: الهاء في له عائد علي أبي عمرو يعني أن اسكان الكلم الست المذكورة في البيتين لأبي عمرو، ويريد اسكان الهمزة من بارئكم في الموضعين واسكان الراء فيما بقي حيث وقع وجملته اثنا عشر موضعا وهو (ينصركم) و(يأمركم) و(يأمرهم) و(تأمرهم) و(يشعركم). وقال ابن الجزري في النشر، 212/2 – 213، قرأ أبو عمرو باسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفا، هكذا ورد النص

128 الحجة في علل القراءات، 49/1.

129 سورة يوسف من الآية 31، وانظر المحيط، 152/1.

130 الكشاف، 62/1، لا حق للنُحاة في تخطيء أبي جعفر أو تضعيف قراءته لأنها مستندة إلى الرواية الصحيحة، ولها وجه في العربية، ومجازها الاتباع أو الحمل على الجوار، وهو وإنْ كان قليلاً وليس على الوجه الأفصح إلا أنه سمع عن العرب. انظر الكتاب، 217/1، واسرار العربية، 134. ومرادهم بذلك أن يتناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك. انظر شرح القطر، 287. قال الثعالبي في فقه اللغة، 387، في فصل الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة (العرب تفعل ذلك، فتقول: هذا جحر ضب خرب، والخرب نعت الجحر لا نعت الضب، ولكن الجوار حمل عليه، كما قال امرؤ القيس:

كأن ثبيرا في عرانين وبله   كبير أناس في بجاد مزمل

والمزمل نعت (للشيخ) لا نعت للبجاد. وحقه الرفع، ولكن خفضه للجوار ويلعب الانسجام بين أصوات اللين دورا مهما في هذه المسألة انظر في اللهجات العربية، 68، ثم إن هذه القراءة لغة لأزد شنؤة، انظر النهر الماد، 152/1.

131 سورة ص من الآية 1.

132 قرأ أبي بن كعب والحسن وابن أبي إسحاق صاد بكسر الدال. انظر مجمع البيان، 94/23، والبحر المحيط، 383/7، واتحاف فضلاء البشر، 371.

133 سورة عبس آية 6.

134 المقتضب، 238/1 – 239.

135 املاء ما من به الرحمن، 208/2، وانظر الكشاف، 315/3.

136 رسالة الملائكة، 200.

137 انظر على سبيل المثال سر صناعة الإعراب، 65/1.

138 انظر مثلا الحجة في علل القراءات السبع، 37/1، واسرار العربية، 168، واملاء ما منّ به الرحمن، 30/1.

139 الادغام: أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة. أسرار العربية، 165.

140 سورة البقرة من الآية 185.

141 سورة المائدة من الآية 46.

142 سورة الشعراء من الآية 220، وسورة البروج من الآية 63.

143 سورة الكهف من الآية 60.

144 سورة البقرة من الآية 255.

145 انظر التيسير، 20.

146 الاخفاء أو الاختلاس: هو أن يأتي القاريء بثلثي الحركة، وذلك بإضعاف الصوت قليلاً عند النطق بالحركة بحيث يكون الباقي منها أكثر من الذاهب. انظر سراج القارئ، 192، والارشادات الجلية، 543.

105 سورة الأنعام من الآية 154. وانظر الكتاب، 270/1 في تفسير القرطبي 142/7– 143: قريء بالنصب والرفع، فمن رفع – وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق- فعلى تقدير: تماماً على الذي هو أحسن. قال المهدوي: وفيه بعد من أجل حذف المبتدأ العائد على الذي... ومن نصب فعلى أنه فعل ماض داخل في الصلة، وهذا قول البصريين، وأجاز الكسائي والفراء أن يكون اسما نعتا للذي وأجاز مررت بالذي أخيك، وهذا محال عند البصريين لأنه نعت للاسم قبل أن يتم).

106 سورة مريم آية 69، وفي المصحف رُسمت (أيُهم) بضم الياء.

107 الكتاب، 397/1.

108 المحتسب، مقدمة المحققين، 9.

109 سورة هود من الآية 111.

110 الكتاب، 283/1، استشهد البصريون بقراءة من قرأ هذه الآية بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، التيسير، 126، على إعمال (إن) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم، على حين أعرض الكوفيون عن هذه القراءة السبعية ولم يأخذوا بها، واحتجوا بالقياس على تجويز ذلك. انظر الانصاف، 196/1 م24.

111 منازل الحروف، 55.

112 سورة البقرة من الآية 40.

113 سورة البقرة من الآية 41.

114 سورة المجادلة من الآية 19.

115 سورة يونس من الآية 24.

116 انظر الانصاف، 144/1. ذهب الكسائي في هذه المسألة مذهب البصريين وخالفه جمهور الكوفيين.

117 سورة البقرة من الآية 233.

118 انظر الانصاف، 2/ 563.

119 انظر الانصاف، 1/ 123، 108، 125، 289، 290–291، 653/2.

120 سورة الزخرف من الآية 44.

121 الانصاف، 361/1، وانظر شرح الاشموني، 471/2 و473.

122 سورة البقرة الآية 117.

123 وقال العكبري في املاء ما من به الرحمن، 60/1، متابعا سيبويه (هو ضعيف لوجهين، أحدهما أن كن ليس بأمر على الحقيقة إذ ليس هناك مخاطب به، والثاني إن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر أما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما).

124 سورة البقرة من الآية 34.

125 كان أبو جعفر يقرأها في خمسة مواضع :البقرة آية 35، والأعراف آية 11، والإسراء آية 61، والكهف آية 50، وطه آية 116، انظر اتحاف فضلاء البشر، 82.

126 البحر المحيط، 152/1.

127 أملاء ما من به الرحمن، 30/1.

84 التيسير، 107، والنشر، 263/2.

85 سورة القمر الآية 49.

86 سورة فصلت من الآية 17.

87 الكتاب، 74/1، وفي النسخة التي حققها المرحوم عبد السلام هارون (لأن القراءة سنّة)، الكتاب، 148/1، قول سيبويه بأن القراءة سنّة، لاجماع القراء على قراءة مخالفة لما قرره النحويون، فقد أجمع البصريون على أن رفع (كل) في قوله تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر) أجود، لعدم تقدم ما يقتضي اضمار ناصب. وقد أجمع القراء على نصبه وإنْ كان نصبه في الظاهر خارج عن القياس. انظر أمالي الشجري 304/1.

88 الكتاب، 42/1. ذهب سيبويه إلى جودة الرفع؛ لأنه وقد بعد حرف الابتداء، انظر الكشاف 388/3، وقول سيبويه يشير إلى تحكيمه القياس في القراءات. قال النحاس: (السلامة عند أهل الدين، إذا صحتْ القراءتان في ألا يقال :أحدهما أجود، لأنها جميعا عن النبي عليه الصلاة والسلام، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا). انظر الاتقان229/1.

89 سورة البقرة من الآية 117.

90 التيسير، 76، والنشر، 220/2، وإتحاف فضلاء البشر، 182.

91 الكتاب، 423/1.

92 نفس المصدر الموضع .

93 الكتاب، 170/2.

94 الكتاب، 397/1، يشير سيبويه إلى قراءة نصب (أطهر) من قوله تعالى (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) سورة هود من الآية 78، وقراءة النصب تعد من الشواذ وقد قرأ بها ابن مروان وعيسى بن عمر، انظر مختصر شواذ القرآن 60، وها هو ذا المبرد في كتابه المقتضب، القاهرة، ط1، نشرته لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1385هـ، 105/4، يردد أقوال سيبويه ويوسعها في الطعن بالقراء فيقول (أما قراءة أهل المدينة {هؤلاء بناتي هن أطهر لكم} فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية).

95 الكتاب، 464/1.

96 الكتاب، 464/1.

97 انظر الكتاب، 42/1.

98 هو الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي) 163.

99 أبو علي الفارسي، 163.

100 رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، 56.

101 انظر الكتاب، 429/1 و430 و470.

102 سورة الأنعام من الآية 23.

103 سورة يوسف من الآية 10.

104 الكتاب، 25/1.

61 هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، قرأ على بعض الصحابة كابن عباس، وكان تابعياً جليل القدر، انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة، تُوفي سنة 130هـ. انظرالفهرست، 52، والنشر، 178/1.

62 هو إمام أهل البصرة في القراءات، يعقوب بن إسحاق الحضري مولاهم البصري، كان ثقة عالما صالحاً، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة 250هـ. انظر النشر، 186/1.

63 هو خلف بن هشام بن ثعلب البزاز، قرأ على أفاضل القرّاء، منهم سليم صاحب حمزة، وكان خلف إماماً كبيراً عالماً ثقة زاهداً عابداً تُوفي ببغداد سنة 229هـ. انظر التيسير، 7، والنشر، 19/1.

64 انظر النشر، 38/1، والإبانة عن معاني القراءات، 49، والاتقان، 223/1.

65 انظر النشر، 36/1.

66 انظر الإبانة، 32، وغاية النهاية، 350/1، والنشر، 17/1.

67 النشر، 17/1.

68 انظر مثلاً غاية النهاية في طبقات القرّاء، 173/1 و179 و275 و289 و302 و305 و346 و613 و336/2 و341 و376 381.

69 أبو علي الفارسي، 17.

70 مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، بغداد، ط1، مطبعة الزهراء، 1960م، 250.

71 هو الدكتور إبراهيم أنيس.

72 من اسرار اللغة، 131. وأنا حسب رأي المتواضع لا أوافق الباحث الفاضل على نعته موقف النُحاة الأول من القرّاء بـ(المهادنة) لأنه لم يكن هناك خصام سابق بين الطرفين ثم توقف، وكل ما في الأمر أن النُحاة الأولين كانوا ممن اشتغل بالقرآن الكريم، ثم مضوا لسبيلهم فجاء تلاميذهم ثم تلاميذ تلاميذهم الذين طوروا النحو وكونوا منهجاً مخالفاً لمنهج القراءات ولهذا حصل بينهم عدم الوفاق.

73 مدرسة الكوفة ومنهجها، 130.

74 المصدر نفسه، 130.

75 انظر البحر المحيط، 271/4.

76 بغية الوعاة، 465/1.

77أحمد عبد الفتاح شلبي، رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، القاهرة، مطبعة نهضة مصر،1380هـ، 56.

78 سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، القاهرة، المطبعة الأميرية بولاق، 1316هـ، 74/1.

79 الكتاب، 391/1.

80 سورة النساء من الآية 1.

81 التيسير، 93، النشر، 247/2، وإتحاف فضلاء البشر، 111.

82 الكتاب، 89/1 – 91.

83 سورة الأنعام من الآية 137.

51 انظر (النوع الحادي عشر) في المزهر، 133/1.

52 هذا رأي ابن الحاجب وتابعه ابن خلدون، ورد رأيهما هذا، وهي متواترة عند جمهور العلماء، وقيل مشهورة، انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.، 30/1 و46، وغيث النفع، 6، وأبو حيان، البحر المحيط، القاهرة، ط1، مطبعة السعادة، 1328هـ، 324/3. وقد نقل السيوطي في الاتقان، 222/1: (أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام ففيه نظر، فإن اسنادهم بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد).

53 مقدمة ابن خلدون، 437.

54 هو أبو بكر بن مجاهد وُلِدَ سنة 245هـ، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في بغداد فكان واحد عصره في معرفته بالقراءات وعلوم القرآن الكريم، توفي سنة 324هـ. انظر الفهرست 53، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، القاهرة، 1351هـ، 139/1.

55 انظر النشر، 36/1.

56 انظر الإبانة، 48. والقرّاء السبعة هم: إمام البصرة ومقرؤها أبو عمرو بن العلاء المازني وُلِدَ سنة 68هـ أو 70 هـ، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية، مع الصدق والثقة والأمانة والدين، أخذ عن جماعة من التابعين، وهو ثاني اثنين عرب من بين القرّاء السبعة؛ أحدهما ابن عامر وثانيهما أبو عمرو. تُوفي سنة 154هـ. انظر أخبار النحويين 22، ونزهة الالباء، 10، وغاية النهاية، 291/1، والنشر، 134/1. والقارئ الثاني هو إمام أهل الشام عبد الله بن عامر اليحصبي، كان عالماً ثقة حافظاً من التابعين، وهو عربي صراح، تُوفي بدمشق سنة 118هـ. انظر الفهرست، 49–50، وغاية النهاية، 443/1، ومعرفة القرّاء الكبار، 29 و67. والثالث إمام مكة المكرمة في القراءة، أبو معبد عبد الله بن كثير، وُلِد بمكة سنة 45 هـ، وأصله من فارس، وهو من التابعين، تُوفي سنة 120هـ. انظر التيسير، 4، وغاية النهاية، 443/1، والنشر، 120/1. والرابع إمام المدينة المنورة ومقرؤها، أبو رويم نافع بن عبد الرحمن الليثي مولاهم المدني، وُلِد سنة 70هـ، أصله من أصبهان، وأجمع عليه الناسُ بعد التابعين، أقرأ أكثر من سبعين سنة، تُوفي سنة 169هـ. انظر التيسير، 4، والنشر، 112/1، وغاية النهاية، 31/1، و331/2–332. والخامس شيخ الإقراء بالكوفة عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، انتهت إليه رياسة الإقراء بعد أبي عبد الرحمن السلمي، تُوفي سنة 128هـ. انظر التيسير، 6. والسادس أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات، كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم والأعمش في الكوفة، وكان ثقة حجة رضيا قيما لكتاب الله تعالى، لُقِبَ بـ "حبر القرآن"، تُوفي سنة 156هـ. انظر معرفة القرّاء الكبار، 96، وغاية النهاية، 261/1، والنشر، 165/1 – 166، وسراج القارئ، 15. والسابع أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين بالعربية والقراءة، كان صادقاً ثِقة، من موالي بني أسد، تُوفي سنة 189هـ. انظر غاية النهاية، 537/1–538، والنشر، 172/1.

57 غاية النهاية، 139/1، والنشر، 122/1.

58 انظر الإبانة، 46، والاتقان، 224/1، والدمياطي، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، القاهرة المطبعة الميمنية، 1317هـ، 3.

59 فضائل القرآن، 80.

60 انظر غيث النفع، 3.

27 عبد الحليم النجار، في اللهجات العربية وأصول اختلافها، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، 1953م، الجزء الأول، 51/5.

28 ريجيس بلاشير، تاريخ الأدب العربي، تعريب إبراهيم الكيلاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1375هـ، 78.

29 انظر إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، القاهرة، ط1، مطبعة الاعتماد، 1348هـ، 208.

30 في اللهجات العربية 58 – 59.

31 دراسات في فقه اللغة 58 – 59.

32 ج. فانتينو، تأملات في اللهجات العربية، مجلة المجمع العلمي بدمشق، م15 ج3 و4، سنة 1937، رقم الصفحة 140.

33 أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، القاهرة، ط2، دار الكتب المصرية، 1371هـ، 75/1 – 76.

34 صحيح البخاري، 101/6، فتح الباري، 20/9.

35 الصفاقسي، علي النوري، غيث النفع في القراءات السبع، القاهرة، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، 1352هـ، 4.

36 ذكر السيوطي أسماءهم فكانوا واحدا وعشرين صحابيا. انظر الاتقان، 131/1.

37 انظر مثلاً، مقدمتان في علوم القرآن، 211، ومكي القيسي، ابن أبي طالب حموش، الإبانة عن معاني القراءات، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1379هـ، 63 – 68.

38 الموطأ، 106/1.

39 غيث النفع، 4، وانظر الاتقان، 131/1.

40 انظر الإبانة عن معاني القراءات، 34، وابن كثير القرشي، فضائل القرآن، مصر، ط1، مطبعة المنار، 1347هـ، 74– 75، وإرشاد الفحول، 31.

41 سورة المؤمنون من الآية 54، سورة الصافات من الآية 174 و178، وسورة الذاريات من الآية 42.

42 سورة آل عمران من الآية 106.

43 تأويل مشكل القرآن، 30.

44 انظر أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة، ط1، المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، 1328هـ، 19-21، والبيان والتبيين، 137/3 – 138.

45 انظر الكامل، 199/1، وسر صناعة الإعراب، 278/1، والمحتسب، 166/1، واللغات في القرآن، 23 و29.

46 انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم 28 – 29.

47 في الدراسات القرآنية، 69.

48 نفس المصدر نفس الموضع.

49 دراسات في اللغة، 70.

50 انظر باب (اللغات المذمومة) في الصاحبي، 24 – 27.

5 مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بغداد، مطبعة دار المعرفة، 1384هـ، 381.

6 في ياقوت الحموي، معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، القاهرة، مطبعة دار المأمون، 1357هـ، 5/13: هو عليّ بن الحسن الأحمر. وقيل: عليّ بن المبارك، مات قبل الفراء، قيل سنة 194هـ، وكذا جاء في جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، القاهرة، مطبعة عيسى البابي 1384هـ، 159/2.

7انباه الرواة، 314/2، أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، بغداد، مطبعة المعارف،1956م، 64، معجم الأدباء، 11/13.

8 محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، ط1، سلسلة التراث العربي، الكويت 1960م، مقدمة المحقق ح.

9 هو عبد الوهاب بن أحمد روى عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد في النحو. انظر بغية الوعاة، 123/2.

10 أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة، ط1، مطبعة الخانجي، 1373هـ، 148.

11 تاريخ آداب العرب، الرافعي، 360/1 – 370.

12 المصدر نفسه، 370/1.

13 بغية الوعاة، 134/1.

14 هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي - نسبة للري- القزويني الهمذاني، من أئمة اللغة والنحو في القرن الرابع، توفي سنة 395هـ. انظر بغية الوعاة، 352/1.

15 أحمد بن فارس، مقالة كلا وما جاء في كتاب الله سبحانه، مصر، ط1،1344هـ، 6.

16 بغية الوعاة، 20/1.

17 أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة، ط1، دار القومية العربية للطباعة، 1384هـ، 6/1.

18 جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، القاهرة، ط1، مطبعة السعادة، 1370هـ، 2/1.

19 جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، د. ت.، 54/1.

20 الأضداد، 14.

21 الجاحظ، البيان والتبيين، القاهرة، ط2، المكتبة التجارية الكبرى، 1351هـ، 223/1.

22 ابن هشام الأنصاري، موقد الأذهان وموقظ الوسنان، القاهرة، دار الطباعة العامرة، 1253هـ، 168.

23 من الأعراب الفصحاء الذين أخذ عنهم البصريون.

24 المرزباني، محمد بن عمران، نور القبس، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1384هـ، 211، بغية الوعاة، 257/1.

25 جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، القاهرة، مطبعة المشهد الحسيني، 1387هـ، 222/1.

26 انظر عبد الحليم النجار، في قراءات القرآن، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، 1984، 106/10.

اللغة، ولكنهم استمروا على موقفهم المتصلّب ازاء جميع القراءات كموقفهم من جميع النصوص، فشملت حملتهم كافة القرّاء حتى أعلاها سنداً، فنافع بن أبي نعيم مقريء المدينة ليس له علم بالعربية كما قال المازني ومن بعده المبرّد،[200] لأنه قرأ (معائش).[201] في قوله تعالى {ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم معايش}.[202] قال الزجاج (جميع نُحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ولا أعلم لها وجها إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة،[203] وجعلها ابن خالويه وأبو جعفر النحاس لحناً.[204] والطبري شاذة.[205] ثم توالت أقوال العلماء بتلحين نافع وردّ قراءته وتضعيفها عبر العصور،[206] لأن حرف المد في المفرد أصلي، وما كان كذلك امتنع قلبه همزة، وإنما يهمز إذا كان زائداً كمدائن وصحائف ووظائف.

الخاتمة

وخلاصة القول: القراءات الصحيحة أو الشاذة شواهد نحوية فصيحة، إذ هي خير وأقوم من الشواهد الشعرية، حيث وردت في روايات هي أصح بكثير من رواية الشعر، وكل نحوي اتخذ القراءات مصدرا لشواهده هو على صواب، وقد أهدر البصريون جانبا كبيراً من الاستعمالات الفصيحة واللهجات العربية حين لم يعتمدوا على القراءات وأخضعوها للتأويل فشذّذوا مالم يكن يتفق مع أقيستهم. والواجب يقضي بالأخذ بالقراءات الصحيحة الثابتة وتعديل بعض قواعد النحو وتصحيحها استنادا إليها، وبذلك يكون النحو أقرب إلى واقع لغتنا يوم وضعت لها قواعدها، زدْ على ذلك سعة اللغة في مضمار من أهم مضاميرها وهو الشواهد النحوية من القراءات القرآنية.

---

1 هو الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة، ط4، مطبعة وادي الملوك 1374هـ، 192.

2 ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، مصر، ط1، مطبعة السعادة، 1367هـ 136/3.

3 مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، ط2، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1359هـ 427/1.

4 انظر ابن النديم، الفهرست، القاهرة، توزيع المكتبة التجارية الكبرى، مصر، مطبعة الاستقامة، د،ت، 71، وأبو الحسن القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1369هـ 330/1، وروضات الجنات، 272.

الأعمش قرأ بهذا، وقال (إنما كان يقف فغلط من ادعى عنه).[186] أما الزمخشري فوضع اللوم على رواة القراءة حيث قال: (ولعل حمزة اختلس، فظن سكونا أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ ولا يحيق).[187] وكذلك لحّنوه في قراءته قوله تعالى {واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام}[188] بجر الأرحام،[189] فقد قضت مقاييسهم وقواعدهم بعدم العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار إلا في ضرورة الشعر لأنه عندهم بمنزلة التنوين.[190] فلما قرأ (حمزة) قراءته[191] وهي مخالفة للقاعدة ضعفها أكثر النحويين – كما قال المازني – وقد ردّ ابو العباس المبرد هذه القراءة، وقال (لا تحل القراءة بها) ،[192] ونقل عنه قوله (لو صلّيت خلف إمام يقرأ {ما أنتم بمصرخيّ} و{اتقوا الله الذي تسألون به والأرحام} لأخذت نعلي ومضيت، أو لقطعت صلاتي.[193] وأما الطبري فقال في تفسيره: (فعطف بظاهر على مكنى مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب، لأنها لا تتسق بظاهر على مكنى في الخفض إلا في ضرورة الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلّم إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الاعراب منه).[194] واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تحلفوا بآبائكم)، فإذا عطفت الأرحام على المكنى عن اسم الله تعالى اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام.[195] وقال الزمخشري (والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد). وبعد أن علل ذلك قال: وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظيرها: فما بك والأيام من عجب.[196]

وقال في مفصّله (وقراءة حمزة ليست بتلك القوية).[197] والغريب في الأمر أن الرضي ذهب إلى أن حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين، لأنه كوفي،[198] وها هو ذا الفراء الكوفي يشارك البصريين فيجعل العطف على الضمير المخفوض وقد كنى عنه فيه قبح، وهو مما يجوز في الشعر لضيقه.[199]

وكان الحق يقضي على النحاة أن لا يتزمتوا فيقفوا مثل هذا الوقفة المتصلبة محكّمين قياسهم في القراءات، بل يعدّلوا شيئاً من أصولهم ويوسعوا من أقيستهم الضيّقة بحيث تستوعب تلك القراءات المتصلة وثيقا بلغات العرب، والمنقولة بسند صحيح عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، وبذلك يكون نحوهم أكثر تمثيلاً لواقع

مستقيمة إلى تخطيء قراءات لا يرقى إلى صحتها رواية وأداء منسوبة إلى أئمة كبار ممن اشتهر بالضبط والاتقان والصدق والدراية كالقرّاء السبعة، فقد ضعّفوا قراءة (عاصم بن أبي النجود) مقريء أهل الكوفة واستاذ حمزة قوله تعالى {كذلك ننجي المؤمنين}[169] بنون واحدة وإرساله الياء فيها على مثال فعّل.[170] على اعتبار أنه يجوز في مضارع فعّل إذا ابتدأ بالنون أن تحذف النون الثانية إلاّ في شذوذ.[171] كما ضعفوا قراءة حمزة مقريء الكوفة واستاذ الكسائي قوله تعالى {وما أنتم بمصرخيّ}.[172] بكسر الياء[173]حيث جعلها أبو عبيدة غلطا.[174] وأنكر الأخفش أن يكون سمع من العرب أو من النحويين مثيلا لها،[175] وشارك الفراء البصريين في الطعن بهذه القراءة ورمى القرّاء بالوهم بقوله (ولعلّها من وهم القرّاء طبقة يحيى [يعني يحيى بن وثاب] فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعلّه ظن الباء في {بمصرخيّ} خافضة للحرف كله)،[176] غير أنه ذكر ما يؤيدها من السماع عن العرب. (وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قال لها هل لك ياتا فيّ؟ قالتْ له ما أنت بالمرضيّ[177]

على أن الزجّاج لم يقبل هذا الشاهد لأنه – على رأيه – لا يعرف قائله ، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله تعالى، ورأيه في القراءة أنها رديئة مرذولة عند جميع النحويين[178] وهكذا تتوالى أقوالهم بتضعيف هذه القراءة. وها هو ذا العكبري يجعلها ضعيفة ويعلل ضعفها بثقلها،[179] وقال أبو جعفر النحاس (ويجب على من كسرها أن يقرأ {هي عصاي} بكسر الياء.. فقد صار هذا باجماع لا يجوز، وإنْ كان الفراء قد نقض هذا بانشاده شاهدا لها، ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله تعالى على الشذوذ).[180] وقال الزمخشري مضعفاً القراءة ومرددا ما قاله الزجاج عن جهله الشاهد المؤيد لها.[181]

كذلك غلطوا حمزة في قراءته {ومكر السي}[182] بإسكان الهمزة وصلا[183] حتى تجرأ بعضهم فقال إنها لحن، وحجتهم بأنه حذف حركة الاعراب وهو مما لا يجوز في نثر ولا شعر لأنها اجتلبت للفرق بين المعاني وحذفها مخلّ بذلك.[184] قال الزجاج (وإنما صار لحناً لأنه حذف الإعراب منه)[185] وقد أعظم بعض النحويين أن يكون

الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايا).[157] وقال أبو حاتم (ليست الزاي الخالصة بمعروفة).[158] وقال أبو عليّ (فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه).[159] ثم أخذ يبيّن ذلك متبعاً سبيل القياس.

وفي قراءته باسكان {بارئْكم}[160] مخالفاً قاعدة البصريين القاضية بعدم اسكان حرف الاعراب إلا في ضرورة الشعر،[161] بلْ عدّ من أقبح الضرورة[162] ولهذا لحّن بعضهم أبا عمرو[163] وأراد آخرون نفي تهمة اللحن عن أبي عمرو كسيبويه، الذي مرّ بنا أن موقفه من القرّاء كان مَرِناً ليس فيه عنف، ولا تقريع فقال: (إن منهم من لا يشبعون الحركة بل يختلسونها اختلاساً كقولك "يضربها" ومن مأمنك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو {إلى بارئكم}[164] وإنما كان يختلس الحركة فلم يضبط الرواة عنه ذلك، فرووا الاسكان). قال ابن جني (اختلسوا الحركات تخفيفاً عن ألسنتهم، وأخفوها فلم يمكّنوها في أماكن كثيرة فلم يشبعوها، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو قوله تعالى {فتوبوا إلى بارئكم}[165] مختلسا غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رروه ساكنا، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية.[166] وقال أيضاً (رواها القرّاء عن أبي عمرو بالاسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مزنّا بريبة، ولا مغموزاً في رواية).[167] ومغزى كلام ابن جني (أن الاسكان لا وجه له في العربية، ولو كان القرّاء على دراية بذلك لترددوا في رواية الاسكان).[168] ومثل هذا كثير وفيه الكفاية للدلالة على الموضوع، كما سيمر بنا شيء من اقوال النُحاة في رمي رواة القراءات بالوهم وعدم الضبط في تضاعيف كلامهم بردّ القراءات.

تخطيء القرّاء السبعة

ثم بلغ الأمر ببعض النُحاة البصريين أن دفعهم تمسكهم بالقياس النحوي وتحكيمه في القراءات ورغبتهم الملحّة في أن تسير اللغة وفق قواعد ثابتة وعلى سنن

رمي النُحاة رواة القراءات بقلّة الضبط أو الوهم

كان بعض البصريين يذهب إلى هذا عندما تقضي قواعدهم بشيء، ثم يروي القراء عن قاريء كبير ما يخالفها، فيكبر صدورها عنه، فلا يذهب إلى تخطيئه فيرمي راوي القراءة بعدم الضبط أو الوهم، كما مرّ بنا من قول العكبري في قراءة أبي جعفر. وكثيراً ما وجهوا مثل هذا الطعن إلى رواة قراءة أبي عمرو بن العلاء لاجلالهم له واكبارهم أن تأتي قراءته مخالفة القياس، كأنما القراءة ذوق واختيار لا سنّة واتباع. من ذلك مثلا أن قواعدهم قضتْ بعدم جواز ادغام[139] حرفين متماثلين قبلهما حرف ساكن غير لين نحو {شهر رمضان}[140] فلما روي عن أبي عمرو أنه (كان يدغم الأول في الثاني منهما سواء ما قبله أو تحرك نحو قوله تعالى {فيه هدى}[141] و{انه هو}[142] و{لا أبرح حتى}[143] و{يشفع عنده}[144] و{شهر رمضان}[145] أنكروه وجعلوه اخفاءا[146] ثم وجهوا الطعن إلى الراوي. قال ابن جني (وقول القراء أن هذا مدغم سهو منهم، وقصور عن إدراك هذا الأمر).[147] وقال الرضي (وأما ما نُسِبَ إلى أبي عمرو من الادغام نحو (خذ العفو وأمر)[148] و(شهر رمضان).[149] فليس بادغام حقيقي بلْ هو اخفاء أول المثلين اخفاءا يشبه الادغام، فيجوز باطلاق اسم الادغام على الاخفاء قريبا منه).[150] ومن ذلك أيضاً أنهم قرروا عدم جواز ادغام الراء فيما يليها من الحروف، وعلّلوا ذلك بأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير وادغامها في غيرها من الحروف يسلبها ما فيها من التكرير،[151] وعندما رويت قراءة أبي عمرو بادغام الراء في اللام في قوله تعالى (نغفر لكم خطاياكم)[152] أنكروا قراءته، ووجهوا طعنهم إلى راوي القراءة، قال ابن جني: (فأما قراءة أبي عمرو (يغفر لكم) بادغام الراء في اللام، فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، إنما هو شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس).[153] ثم نسبوا الغلط إلى راويها. قال أبو البركات الأنباري: (ولعل أبا عمرو أخفى الراء فخفي على الراوي فتوهمه ادغاماً).[154] وحصل مثل هذا عندما روى الأصمعي قراءته {الصراط المستقيم}[155] الزراط بالزاي الخالصة، حيث لم يردّوا القاريء الكبير، وإنما ردّوا على راويه متهمين إياه بالوهم، رغم أنه كان ممن اشتهر بسعة الرواية اللغوية والأدبية عن العرب. قال أبو بكر بن السراج بعد أن بيّن ما روي عن الأوجه المختلفة لقراءة هذا الحرف بالسين والصاد والمضارعة بين الزاي والصاد وبالزاي[156] قال (وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن

(هذا غلط من أبي جعفر).[126] وذهب العكبري إلى أنها ضعيفة جدا، وقال (إن أحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن القارئ اشار إلى الضم تنبيها على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة).[127] وأما أبو علي الفارسي فقال (لم يكن مصيبا من قرأ ذلك)،[128] لأن كسرة التاء كسرة إعراب، وإنما يجوز إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا صحيحا نحو {وقالت اخرج}.[129] وقال الزمخشري بعدم الجواز؛ لاستهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم: الحمد لله.[130]

كما أن القراءة كانت تخضع لتأويل البصريين إذا كانت مخالفة للقياس، فإذا قبلت تأويلا قبلت، وإليك مثلا قراءة الحسن (صاد والقرآن)[131] بكسر الدال،[132] فقد قلبها البصريون مؤولين لها. قال المبرد: لم يجعلها الحسن حرفا ولكن فعل، إنما أراد (صاد بالقرآن عملك) وهذا تفسير الحسن، أي عارض بالقرآن عملك، من قولك: صاديت الرجل، أي عارضته، ومنه {فأنت له تصدّى}[133] أي تعرّض.[134] أما العكبري فقد ذكر لها وجهين: أحدهما: هي كسرها التقاء الساكنين والثاني كالوجه الذي ذكره المبرد.[135]

أما إذا كانت القراءة خارجة على المألوف من كلام العرب ولم تقبل تأويلاً فكانوا يرفضونها ولا يستشهدون بها، ويعتبرونها بالشذوذ، حتى إذا كانت قراءة صحيحة ثابتة بالأسانيد المعتبرة. وبعملهم هذا فاتهم الانتفاع من مصدر مهم من مصادر الشواهد كان في إمكانهم أن يفيدوا منه في وضع القواعد وتأصيل الأصول وإغناء اللغة بأساليب وأوضاع تفتقر إليها. وقد اختلفوا في مستنكرها، كما ذكر المعرّي: (فكان بعضهم يجتريء على تخطئة المتقدمين، وكان بعضهم لا يقدم على ذلك ويجعل لكل شيء وجها وإن كان بعيدا في العربية، واحتج من أجاز غلط الرواة بأن الذين نقلوا القراءة كان فيهم قوم قد أدركوا زمن الفصاحة فجاءوا بها على ما يجب وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علم بقياس العربية فلحقهم الوهم الذي لا يتعرّى منه ولد آدم عليه السلام).[136] وإذا كان هو اعتقاد قسم من النُحاة في القراء فلا عجب أن وجهوا حملتهم نحوهم يرمونهم بالسهو تارة[137] وبالوهم وعدم الضبط تارة أخرى.[138]

لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون (وإن كلا لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم).[109] يخفضون وينصبون كما قالوا:

(كأن ثدييه حقان)، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم .يغيّر عمل لم يك ولم أبل حين حذف).[110]

والبصريون – بعد – لا يهمهم أمر القراءة، إذا كانت مؤيدة للقياس أن تكون في السبعة أو العشرة أو شاذة، فهم يستشهدون بها، من ذلك مثلا استشهاد الرماني[111] بقراءة يعقوب الحضرمي على أن ياء الاطلاق تقع في الشعر وفي الفواصل قال: (هي تقع في اطلاق القافية في الشعر، وفي الفواصل كقوله تعالى {وايّاي فارهبوني}[112] و{إيّاي فاتقوني}.[113] ومن ذلك ردّ الأنباري على الكوفيين قولهم بأن الدليل على أن أفعل في التعجب اسم تصحيح عينه في (ما أقومه، وما أبيعه) مستشهدا بقراءة الحسن البصري، فقال: (التصحيح حصل من حيث حصل التصغير، ولا يخرجه عن أن يكون فعلا، على أن تصحيحه غير مستنكر في كلامهم، فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم: أغيلت المرأة، قال الله تعالى {استحوذ عليهم الشيطان}[114] وقد قرأ الحسن البصري (حتى إذا أخذتْ الأرض زخرفها وازينت)[115] على وزن أفعلت.[116] ومن ذلك استشهاد البصريين بالقراءة الشاذة في تدعيم أقيستهم وردّ مذهب الكوفيين كما في ردّهم عليهم تجويزهم عمل (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل بقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة)[117] التي رواها أبو بكر بن مجاهد برفع الفعل، على اعتبار عدم عملها تشبيها لها بـــ (ما).[118] ومثل ذلك كثير،[119] كاستشهادهم بقراءة سيدنا عليّ كرم الله تعالى وجهه {ونادوا يا مال ليقض علينا ربك}[120] على ترخيم الرباعي الثالث الساكن يحذف حرف واحد لا حرفين كما ذهب الكوفيون.[121]

وكانوا يبيّنون ما في القراءة من ضعف أو يصفونها بالرداءة أو الخطأ ناظرين إليها من خلال مقاييسهم النحوية كما أوردنا سابقاً من تضعيف سيبويه قراءة ابن عامر {كن فيكون}[122] بنصب النون،[123] وتضعيفهم قراءة أبي جعفر: {للملائكة اسجدوا}[124] بضم التاء وصلا واتباعا لحركة الجيم.[125] ومن أقوالهم في هذه القراءة قول الزجاج

استطاعته تفسير هذين الموقفين المتناقضين، ثم رجّح آخر أن سيبويه كان يتخير القراءات على مذاهب العربية،[99] وهو – والله أعلم – صواب، فسيبويه، في احتجاجه للقراءات أراد أن يجريها على مقاييس العربية، ومن هنا رأينا أنه كان لا يتحرج أن يصف كلا من القارئ والقراءة بالضعف، لأنهما لم يتفقا مع ما انتهى إليه من قياس.[100]

استشهاد البصريين بالقراءات

إن البصريين الذين لم يتوقفوا عن إخضاع نصوص القرآن الكريم لأصولهم وأقيستهم كان يسيراً عليهم أن يحتجوا للقراءات ويجروها على مقاييس العربية، فكانوا – على العموم – يستشهدون بالقراءات ويقبلونها إذا جاءت موافقة للقياس، أو إذا تأيّدت بالسماع من كلام العرب المنظوم أو المنثور، فسيبويه – مثلاً – كان يستشهد بالقراءات كثيراً فيتخذها شواهد يقيم بها حجته ويثبت الأحكام التي توصلها بقياسه، وهو لا يردّها إذا وافقت قياساً أو سماعاً،[101] كقوله: (زعم يُونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك فرفع، ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء (ثمّ لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)[102] و(تلتقطه بعض السيّارة).[103] وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه).[104] أو يقول: (واعلم أنّ كفى بنا فضلاً على منْ غيرنا أجود، وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه هو، لأن هو من بعض الصلة وهو نحو: مررت بأيّهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية (تماماً على الذي أحسن).[105] أو أن يقول (وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرأونها: (ثم لننزعنّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتيّا)[106] وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امر على أيّهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل.[107] وسيبويه يكثر في كتابه من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات التي قرئت بها شواهده من القرآن الكريم. وأكثر معوّله في ذلك على العربية ومبلغ القراءة التي يعرض لها من الموافقة للكثير الشائع من الأساليب واللغات، وعلى تحليل النص لإبراز معناه وإيضاح ما قد يكون بينه وبين أشباهه من فروق،[108] كقوله: (وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً

بيّن مذهب البصريين وقاعدتهم بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحرف الجر في ضرورة الشعر[82] دون أن يتعرّض لقراءة ابن عامر في قوله تعالى (قتل أولادهم شركائهم)،[83] بنصب أولادهم وجر الشركاء.[84] وقد هُوجِمَتْ هذه القراءة، وكان أحياناً يشير إلى ضعف القراءة أو رداءتها دون ذكر القارئ كما في قوله: (فأما قوله عز وجل {إنّا كل شيء خلقناه بقدر}[85] فإنما جاء على : زياد ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم {وأما ثمود فهديناهم}،[86] إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنّة)،[87] وقد قال في موضع آخر حول الآية : (والنصب عربي كثير والرفع أجود).[88] ومن ذلك أيضاً تضعيفه قراءة ابن عامر في قوله تعالى {كنْ فيكون}[89] بالنصب،[90] دون أن يذكره بسوء حيث قال: (وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب)،[91] وبعد أن بيّن ما نصب في الشعر اضطرارا قال: (وهو ضعيف في الكلام)،[92] وأحياناً يبيّن رداءة القراءة ناظراً إليها من خلال أقيسته النحوية ذاكراً اسم الجهة التي قرأ قراؤها بها دون أن يصرّح باسم قارئ معين، فكان يقول: (وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء).[93]

وفي الكتاب تبدو البوادر الأولى للنحاة في تخطيء القرّاء الذين قرأوا خلاف القياس النحوي كقول سيبويه: (وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، وزعم يُونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال: (احتبى ابن مروان في هذه في اللحن).[94]

ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يلحظ تناقضاً بين قوله الذي يوحي باتباعه الرواية والنقل بأن القراءة سنّة، وبين أقواله التي مرّت من تضعيفه القراءة، أو تجويده لوجه منها، كقوله: (ولو قرأوها: وإنّ هذه أمتكم أمة واحدة ، كان جيدا)،[95] أو قوله: (ولو قرئت وإن المساجد [يكسر همزة إن] لله كان جيدا،[96] فالذي يتبع النقل والأثر لا يقول (ولو قرئ كذا لكان جيداً) أو يجوّد وجها لم يقرأ به على قراءة مشهورة،[97] لأنه يدرك أن القراءة ليست من اجتهاد القراء وباختيارهم لكي يقرأوا بالوجه الأقوى والأحسن. وقد لاحظ مثل هذا التناقض أحد الباحثين وأشار إليه،[98] ولكنه أبدى عدم

وبانفصال الدراسات النحوية عن القرآنية صار كل منهما علما متميزاً قائماً بذاته له رجاله المتخصصون به المقتصرون عليه، لكل منهما منهج يختلف اختلافاً كلياً عن الآخر:

1. (منهج عمادة الرواية والسند الصحيح، والاسناد الأصل الأعظم)،[73] وذلك هو منهج مدرسة القراءات.
2. ومنهج عماد القياس، والبحث في علل التأليف، ولا يعني بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد أصوله وتثبيت قواعده[74]، وذلك هو منهج المدرسة النحوية البصرية.

ومنها اتسعت شقة الخلاف بين رجال المدرستين لاختلاف منهجيهما الدراسي، فبدأ النحاة يوجهون النقد إلى القراء، فادعوا أن العربية صناعة لا يفهم القراء أسرارها، ولا يدرون ماهي.[75] ويوضح جواب المازني لأحد السائلين الفكرة السيئة التي صار النحاة يحملونها عن القراء، فقد سُئِلَ عن أهل العلم فقال: (اصحاب القرآن فيهم تخليط وضعف، وأهل الحديث فيهم حشو ورقاعة).[76] وربما يمكن أن يُعَدَ سيبويه الحد الفاصل بين موقفين مختلفين للنُحاة البصريين، موقف يتسم بعدم التعرّض للقراء، وموقف يتعرّض لهم بالنقد والتجريح ويحاول اخضاع قراءاتهم المستندة إلى المشافهة والمنقولة بسند صحيح نقلاً متسلسلاً حتى سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، للقياس النحوي. أما سيبويه فقد (كان متردداً بين مدرسة القراء... وبين مدرسة القياس، وهو إلى مذهب القياس ومدرسته أقرب).[77] فقد كان يقول: (أن القراءة لا تخالف لأنها السنّة)،[78] فهو يعترف بأن للقراءة منهجاً قائماً على التلقي والرواية الثابتة بالأسانيد الصحيحة المعتبرة الموصولة بسيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، ولكن ذلك لم يثنه عن تبيان القياس الصحيح – في رأيه – دون أن يجعل القارئ من الجاهلين أو الواهمين أو اللاحنين كما فعل من جاء بعده من النُحاة كالمازني والمبرد والزجاج وغيرهم. من ذلك مثلاً كلامه على العطف على الضمير المجرور في النثر إلا باعادة حرف الجر، مجوّزاً ذلك في الشعر عند الضرورة،[79] دون أن يتعرّض لقراءة (حمزة الزيات) في قوله تعالى (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام)،[80] بجر الأرحام،[81] والتي تعرضت فيما بعد لنقد مُرّ من النُحاة. وكذلك

الناسُ على هؤلاء القرّاء واعتمدوا (على ما صحّ عنهم فيما رووه ورأوه من القراءات).[59]

إن القراءات السبع وإنْ كانت اصح القراءات إلا أنّها لم تكن وحدها في الميدان،[60] فقد ذكر العلماءُ إلى جانبها قراءات أخرى تضاهيها بجودتها وصحة سندها كقراءة أبي جعفر،[61] ويعقوب الحضري[62] وخلف الكوفي[63] وغيرهم.[64] فالعبرة في القراءة ليست بسبعيتها،[65] وإنما بصحة نقلها عن سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام ، والقراءة لا تكون بالرأي أو الهوى أو الاختيار، وإنما هي (سنّة متبعة يأخذها الأولُ عن الآخر) كما روى ذلك عن بعض الصحابة والتابعين،[66] (ومن امتنعت القراءة بالقياس المطلق).[67]

القراءات ونُحاة البصرة الأولون

كان النحو في بدئه متصلاً اتصالاً وثيقاً بالقرآن، فالغرض من وضع النحو – كما يبدو – إنما كان لأجل حماية القرآن من اللحن الذي وقع فيه بعض الناس وصيانته من التحريف فكان النُحاة الأولون، إما من القرّاء أو ممن اشتغل بالدراسات القرآنية،[68] فكان رجال مدرسة النحو منذ النشأة الأولى – وفيما يشتهرون به – هم رجال مدرسة القراءات لأن مرحلة التخصص العلمي لم تكن بعد، فسعت هذه إلى أداء القرآن، وتجويد متـــنه وأدائه، واقرائه، وضبط تلقيّه وتلقينه، وترتيله ترتيلاً، وسعت الأخرى إلى إعرابه، وضبطه، وتفسير معجمه مستعينة بحفظ اللغة والرواية عن الاعراب.[69] ثم مرّ النحو ككل كائن في سنّة النمو والارتقاء فتطورت دراسته على أيدي علماء ظهروا في تاريخه حيث بدأوا باستعمال القياس وتعليل الظواهر اللغوية كعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي، فأخذت العلاقة بين الدراسات النحوية والقرآنية تفتر بالتدريج كلّما توسّع النُحاة في القياس إلى أن جاء الخليل فانفصلتْ الدراسةُ النحوية عن الدراسة القرآنية وانصبت العناي بالنحو لذاته.[70] ولهذا لم يكن هناك من نقد وجهه أوائل النُحاة إلى القرّاء، وإذا وجد شيء من هذا فهو قليل جداً بحيث لا يتخذ ظاهرة عامة، فكان كما دعاه أحد الباحثين[71] (موقف مهادنة) ولا يعرضون للقراءات بخير أو شر.[72]

والواقع إنّ معرفتنا باللهجات بصورة عامة غير كافية، وما يجده الباحث مما تناثر هنا وهناك في كتب اللغة والقراءات عن اللهجات لا يفي بالغرض في هذا الباب،[48] إذ المصادر لا تعين على هذا لأمور عدّة منها:

1. قلّة المصادر التي بأيدينا لنتبين الصورة الواضحة للغة العربية في لهجاتها وتاريخ تطورها. وأن شيئاً كثيراً من هذه الأسانيد قد ضاع وعفى عليه الزمان.
2. سوء تحري الرواة للهجات العربية مقيدّة بالبيئة أو الإقليم.
3. إرساء العربية على هيأة لغة الصدر الأول للإسلام ممثلة بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف واهتمام المسلمين بهذه اللغة غيرة عليها[49] فقد كان اهتمام العلماء منصباً على لغة القرآن وهي لغة الدين الحنيف، وليس أدّل على اعتزازهم بها وتعظيمهم إيّاها من نعتهم ما خالفها من اللهجات (باللغات المذمومة)،[50] والرديء المذموم وإنها أقبح اللغات.[51]

كانت البلاد الإسلامية مقبلة على نهضة علمية عامة في كافة الميادين، وازداد عدد سكانها من عرب وموالٍ، فأخذ الموالي مع العرب يدرسون القراءات ويتلقون مبادءها عن العلماء، فكثر القراء، وكثر الاختلاف في القراءات، ولكن العلماء المعنيين لم يتركوا اختلاف القراء دون ضبط ومراقبة، لحرصهم على حماية القرآن الكريم من كل تحريف، فاعتنوا بجمع القراءات الصحيحة والشاذة وبحثوا عن سندها إلى أن استقرت منها سبع طرق معينة متواترة[52] وهي تنسب إلى من اشتهر برواياتها مما جعل هذه القراءات السبع أصولاً للقراءة.[53] وذلك في نهاية القرن الثالث الهجري تقريباً حيث ألّف ابن مجاهد[54] على رأس المائة الثالثة كتاب القراءات السبعة[55] واقتصر فيه على سبعة قرّاء[56] وبهذا فهو يعتبر (أول من سبّعَ السبعة)،[57] حيث وجّه نظره في قرّاء البلاد الإسلامية ودرس سند قراءاتهم فاختار من بينهم من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق أهل بلده على الأخذ منه واجماعهم على عدالته فيما نقل وثقته فيما روى وقرأ، وارتحال الناس إليه من بلاد أخرى، فلم تخرج قراءته عن خط مصحف بلده.[58] وقد اجتمع

بالحرم قرأ: {طيبى لهم وحسن مآب} فقال: قلت له: طوبى، فقال الأعرابي: طيبى، فأعاد عليه القول دون جدوى. فقال السجستاني له: طو طو، فقال الأعرابي: طي طي.[33]

وقد جاء تعدد القراءات لحكم منه تيسير القراءاة. وقد ثبت في الصحيح حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، روي مرفوعا إلى النبي عليه الصلاة والسلام عن ابن عباس وغيره.[34] وقد تواترت روايته،[35] حيث ورد من رواية جمع من الصحابة،[36] مع ذكر اختلاف قراءات بعض المسلمين وإقرار الرسول عليه الصلاة والسلام قراءات المختلفين وتصويبها جميعا،[37] من أمثلة ذلك ما روي عن إنكار عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قراءة هشام بن حكيم، لأنه قرأها على غير ما أقراه رسول الله عليه الصلاة والسلام إياها وتصويب الرسول قراءتيهما، وقوله: (إن القرآن أنزل على سبع أحرف فاقرأوا ما تيسر منه).[38]

اختلف العلماء في تفسير هذا الحديث على بساطة مغزاه ووضوح عبارته على قرابة أربعين قولاً.[39] والرأي الصحيح هو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم إلى أنه أوجه من القراءات تتمثل فيها لهجات العرب وأساليب نطقهم وكيفية أدائهم الحروف،[40] حيث يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ (عتّى حين) يريد (حتى حين)،[41] والأسدي يقرأ تعلمون، وتعلم، و(تسود وجوه)[42] بكسر حرف المضارعة، والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز.[43] وهكذا كانت البداية الأولى لنشوء القراءات. وقد ذكر الأقدمون من العلماء بعض صور هذا الاختلاف في لهجات العرب الذي ظهر واضحاً في القراءات[44] كما نسبوا قسماً من القراءات إلى لهجاتها عرضاً،[45] وأغفلوا القسم الأكبر منها، وكانوا في كثير من الأحيان يشيرون إلى أنها لغة مكتفين بذلك، كاختلاف القرّاء في قراءة (الصراط) مثلاً على لغات أربع،[46] ولو قد فعلوا ذلك لأدّوا خدمة جليلة للباحثين في اللهجات العربية، أو القراءات القرآنية، وكان في استطاعة الباحث نسبة القراءات المتصلة بلهجة من اللهجات إلى قبيلة من القبائل، ويتعرّف مدى العلاقة بين كل لهجة من هذه اللهجات المختلفة والقراءات.[47]

بل اعتمدوا على التلّقي والعرض، كما لا تنكر عناية القراء الثانية بعد التنزيل إن لم تكن في مرتبته من جهة توثيقها وصحتها.

إن القراءات مصدر من مصادر الشواهد النحوية، والاعتماد عليها في الاستشهاد من شأنه أن يغني اللغة، إذْ يمدّها بفيض غزير من الاستعمالات وبمختلف الأساليب، لعلاقتها الوثيقة باللهجات العربية، فإنّ كثيراً من اختلافات القراءات – إنْ لم يكن أكثره – راجع إلى اختلاف اللهجات[27] ولهذا السبب تعتبر كتب القراءات من الوثائق المهمة لدراسة اللهجات العربية.[28] ويقول أحد المستشرقين: (والحقيقة الثابتة أن بعض هذه القراءات يطابق تماماً اللهجات التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة فهي صيغ عربية كانت منتشرة في شمال بلاد العرب في عصر ظهور الإسلام).[29] والصفات الصوتية التي اشتملت عليها القراءات القرآنية يمكن إرجاعها إلى بعض اللهجات العربية، وهي تعود إلى أشهر القبائل وأوسعها انتشارا، وهذا بدوره قاد إلى عناية القراء بها ومراعاتها في قراءاتهم. ولكن القراءات لم تشتمل على كل الصفات الصوتية التي رويت عن اللهجات العربية، لأن بعضها لم يكن من الشيوع مما أدى إلى إهمال القراءة به.[30]

من المعلوم أن (الوحدة التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاها قرآنُه الكريم بعد نزوله؛ لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقاءها بعده).[31] وهذا حاصل في جميع اللغات (فمن النادر أن تجد لغة تخاطب، وهي على مساحة متسعة من الأرض، تحافظ على شكل واحد، والأشكال المختلفة التي تتخذها هذه اللغة في بقاع الأرض المختلفة التي يتكلّم بها ساكنوها هي اللهجات لهذه اللغة، وإن إحدى هذه اللهجات، وإنْ ارتفعت إلى مستوى لغة دينية أو أدبية أو سياسية، وهو ما يحدث غالباً، فإن سائر اللهجات الأخرى تعيش وتكون كثيرة في معظم الأحيان).[32] وكان هذا حال اللغة العربية في صدر الإسلام، فلقد بقيت بعد نزول القرآن الكريم بعض الخصائص في اللهجات المختلفة التي تعذر على أصحابها أن يتخلّصوا منها، كاختلافهم في إخراج حروف الكلمة الواحدة المستعملة عند الكثير منهم فيما يتصل بإبدال الحروف وقلبها إلى حروف أخرى واختلافهم كذلك بالإمالة والفتح والتفخيم والترقيق والتقديم والتأخير والزيادة والحذف. ذكر أبو حاتم السجستاني (أن أعرابياً

ذكر جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى سنة 761هـ) أن رجلاً كان يسامر المنصورالعباسي، وكان لا يتكلم إلا إذا سُئِل، وإذا أجاب، أجاب من غير زيادة في الجواب، فبينما هما راكبان إذْ مّرا ببيت عاتكة، فسأله المنصور عنه، فقال: هو بيت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر:

يا بيتَ عاتكة التي أتعزّل   حذرَ العدى وبهِ الفُؤاد موكّل

فأمر أن يُعطى ما رسمه له فوراً، فلما سُئِل المنصور عن السبب، قال: (هذا رجل لا يتكلم إلا لحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد).[22] ولشدة اهتمامهم بالشاهد استخدامهم إيّاه وتطلبهم له في كل أمر، فالخليفة العباسي الواثق لم يقتنع بتفسير أبي محلم السعدي[23] لكلمة (مَرْت) سمعها من هاتف في منامه، بأنها الأرض القفر التي لا نبت فيها، بل طلب منه شاهداً على تفسيره، فأنشده بيتاً لبعض بني أسد:

ومَرْت مروراة يحار بها القطا   ويصبح ذو علم بها وهو جاهل[24]

سبب نشوء القراءات وعلاقته بلهجات القبائل العربية

من جملة العلوم التي تفرعت من القرآن الكريم (علم القراءات)؛ فالقرآن الكريم هو الوحيّ المنزّل على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحيّ المذكور في الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما.[25] فالقراءات هي: الطرق والروايات القرآنية الثابتة بالإسناد والمتبعة لا المبتدعة في تلاوة القرآن الكريم ورسمه، فالرواية والاسناد جزء معتبر في تعريف القراءات مطلقاً، سواء كانت الرواية متواترة أو مشهورة أو آحاداً أو شاذة أو موضوعة أو مدرجة.[26]

كان اختلاف لهجات العرب سبب نشوء القراءات القرآنية واختلافها، ثم تطورها حتى صارتْ علماً قائماً بذاته، ولا يخفى ما بذله علماء القراءات في دراستها، وطريقتهم الفذّة في روايتها وتناقلها معتمدين على السند والاسناد، متبعين أصح الطرق في النقل، حيث لم يكتفوا بالسماع طريقاً في قبول القراءة وروايتها فحسب

ومما يدّل على اهتمام الكوفيين بالشواهد قول ثعلب: (ما ندمتُ على شيء كندمي على ترك سماع الشواهد التي كان يرويها أبو مسحل الأعرابي[9] عن علي بن المبارك الأحمر).[10] ونجد كذلك الرافعي يقرر "وقد قلّتْ شواهد النحو واللغة بعد ذهاب الرواة وعفاء مجالسهم، حتى صارتْ تشبه الآثار التاريخية في الضنّ بها والحرص عليها وتداولها كما هي، لأن قيمتها في نفس الحالة التي عليها، ومنشأ ذلك من تناقل الكتب بالرواية والاقتصار على ما فيها في تحقيق الاسناد العلمي".[11] وممن عرف واشتهر من المتأخرين بالإكثار من الشواهد وحفظها محمد بن مالك الأندلسي صاحب الألفية[12] المتوفى سنة 673هـ.[13]

للشواهد أهمية لدى جميع العلماء على اختلاف مذاهبهم النحوية، وكانوا يقوّمون اعتمادهم عليها في كتبهم، فهذا أحمد بن فارس[14] يقول: (وقد فسرنا ما لاح من ذلك واتجه، ودللنا على الأصح من ذلك بشواهد من غير إحالة).[15] وكلّما كانت الشواهد صحيحة مستقاة من أفواه العرب الفصحاء، كان الكتاب مقبولاً لدى العلماء، ولذلك كان العلماء ينوهون بذلك في مقدمات كتبهم. قال أبو منصور الأزهري (المتوفى سنة 370هـ)[16] في مقدمة كتابه تهذيب اللغة: (جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيت في تتبع ما حصلت منها، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها، التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها).[17] والسيوطي يقول: (وقد كنت أريد أن أضع شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الذيول جامعاً للشواهد والتعاليل).[18] وقد طعن على أبي بكر الزبيدي (المتوفى سنة 379هـ) في كتابه مختصر كتاب العين للخليل بأنه أخلّ بالكتاب كثيراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب.[19] وكلما كانت الشواهد وفيرة وصحيحة، ورواياتها صادقة كان الظفر بفوز الرأي بالقبول لدى العلماء، ورسوخ القاعدة وثبوتها. وكذلك نجد أبا بكر بن الأنباري يقرر أن معنى الشك أكثر من أن تحصى شواهده.[20] والسبب هو ما تقدم ذكره عن أهمية الشواهد إذْ أن مدار العلم على الشاهد والمثل، كما قال الجاحظ.[21]

كان الاهتمام بالشواهد لدى كافة الطبقات، وكان العالم الذي يحسن استحضار الشاهد عند الحاجة ويأتي به في موضعه، يرتفع قدره لدى الحاكمين وتعلو منزلته عندهم،

أهمية الاستشهاد بالقراءات القرآنية
من وجهة نظر لغوية

عبد المحسن القيسي
جامعة مالايا- كوالالمبور

المقدمة التمهيدية

للشاهد أهمية كبيرة في علم النحو، فهو جانب مهم من جوانبه، فلم يكن بعيداً عن الصواب من قال: (إنّ الشاهد في علم النحو هو النحو)،[1] وكانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد، واستخراجه لها من الكلام الفصيح، واستحضاره منها ويحفظونها ويأتون بها عند حاجتها ومناسبتها. قال الأصمعي: (سألتُ أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة، فأجابني فيها بألف حجة)،[2] فقد كانوا يولون الشواهد اهتماماً زائداً، وكان من بينهم حفظة للكثير من الشواهد كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري (الذي انفرد بالنحو وشواهده)،[3] والخليل الذي دفعه اهتمامه بالشواهد إلى تصنيف كتاب خاص بها،[4] ولابد أن نشير إلى سيبويه الذي اهتم بالشواهد اهتماماً كبيراً.

كذلك كان (للكوفيين) بوجه خاص عناية فائقة بالشواهد، وكان من بين أصحاب الكسائي والفراء وثعلب حفظة لهذه الشواهد،[5] وليس أدّل على ذلك من قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن (عليّ بن المبارك الأحمر[6] كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو[7])، ومَنْ يطالع كتابه (الأضداد) يرَ أنه "جاء بالعجيب من أراجيز العرب وشواهد الشعر والحديث والقرآن في كثرة بالغة وإسهاب كثير".[8]

Journal of Qur'anic Studies 11.2 (2009): 176–202
Edinburgh University Press
DOI: 10.3366/E1465359110000884
© Centre of Islamic Studies, SOAS
www.eupjournals.com/jqs